*من أحكام الفاعل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ أيمن محمد أبو بكر*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*ayman.abobakr@mediu.ws*

خلاصة—هذا البحث يبحث في من أحكام الفاعل.

*الكلمات المفتاحية: الفعل، الفاعل،الإفراد،اللغات.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس من أحكام الفاعل، فإن الفاعل إذا كان مفردًا، فالفعل -بلا شك- على وجه الإفراد، وإذا كان الفاعل مثنى فالفعل يلزم طريقته الأولى مع الفاعل المفرد، تقول: قام الرجلان، كما تقول: قام الرجل. وتقول: قام الرجال، كما تقول: قام الرجل. لا تلحق الفعل علامة تثنية ولا تلحقه علامة جمع، وإن كان الفاعل مثنًى -كما ترى- أو كان جمعًا.

1. *المقالة*

من أحكام الفاعل أن فعله موحد معه:

الفاعل له أحكام، وقد مرّ به ما ذكره أبو البقاء، من أنه تلحق فعله تاء التأنيث، وقد ذكرنا أن ذلك قد يكون على سبيل الوجوب، والجواز، وعرفنا أن الفاعل مرفوع، وأن رافعه هو الفعل أو ما تضمن معناه، ومن أحكام الفاعل:

أن فعله موحّد معه، ومعنى ذلك: أنك تقول: قام الرجل. وتقول: قام الرجلان. وتقول: قام الرجال. وقد ذكر أبو البقاء ذلك عرضًا، وذلك حين قال: إن الفاعل كجزء الفعل.

واستدلّ على ذلك فيما استدلّ به عليه من أن الفاعل إذا تقدّم يحتاج الفعل إلى الضمير، ومعنى ذلك أن جزءه قد ذهب، فهو يحتاج إلى جزءٍ جديد. ومعنى ذلك: أنك لو بدأت بالاسم تقول: قام الرجل، الرجل قام. وتقول: قام الرجلان، الرجلان قاما بألف الاثنين، وتقول الرجال قاموا، لكنك إذا بدأت بالفعل قلت: قام الرجال.

معنى هذا الكلام أن الفاعل إذا كان مفردًا، فالفعل -بلا شك- على وجه الإفراد، وإذا كان الفاعل مثنى فالفعل يلزم طريقته الأولى مع الفاعل المفرد، تقول: قام الرجلان، كما تقول: قام الرجل. وتقول: قام الرجال، كما تقول: قام الرجل. لا تلحق الفعل علامة تثنية ولا تلحقه علامة جمع، وإن كان الفاعل مثنًى -كما ترى- أو كان جمعًا.

فالله -سبحانه وتعالى- يقول: {ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ} [يس: 20] قال: "جاء" والفاعل: "رجل" فالفاعل هنا مفرد، فمن الطَّبَعِي أن يقول: "جاء" لكن في سورة المائدة نقرأ: {ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ} [المائدة: 23] فقال تعالى: {ﯭ ﯮ}الفعل: "قال" والفاعل: "رجلان"، الفعل "قال" كأنك تقول: قال رجل. يعني مكون من القاف والألف واللام فقط، مع أن الفاعل رجلان، وهو مثنى، وفي أول سورة "المؤمنون" -على الحكاية كما تعلمون، وإلا قلنا في أول سورة المؤمنين، وهذا لا يجوز عندنا؛ فأسماء السور توقيفية، نقول- قال الله تعالى: {ﭑ ﭒ ﭓ} [المؤمنون: 1] "أفلح" فعل ماضٍ لم تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع، مع أن فاعله "المؤمنون" جمع مذكرٍ سالم.

ومع هذا قال ربنا في النظم الجليل "أفلح" كأنك قلت: أفلح الرجل أو أفلح المؤمن. لكن قومًا من العرب هم طيئ، وأزد شنوءة يلحقون مع الفعل علامة التثنية إن كان الفاعل مثنى، ويلحقون الفعل علامة الجمع، إن كان الفاعل جمعًا.

على هذا يقول هؤلاء: قام الرجل، وقام الرجلان. لا يقولون قام الرجلان، وإنما يقولون: قاما الرجلان، ولا يقولون: قام الرجال. وإنما يقولون: قاموا الرجال، ويقولون: "قمن النسوة" بنون النسوة.

الحق أنَّ هذه المسألة تحتاج إلى فصل خطاب، ورد عن العرب -كما قلنا، وهم طيئ وأزد شنوءة، يقولون: أفلحوا الرجال، وأفلحن النساء، ويقولون: اجتمعوا القوم، ويقولون: جاءوا الضيوف. والسؤال: أهذا يُعدّ من قبيل الخطأ، خصوصًا أننا قرأنا {ﭑ ﭒ ﭓ} وقرأنا في سورة المائدة {ﯭ ﯮ}؟

ومعنى هذا أن كلام الله تعالى على ما قررنا من أن الفاعل يلزم حالةً واحدةً دون نظر إلى فاعله إن كان مفردًا، فالفعل على حال الإفراد، وإن كان مثنى فالفعل على حال التثنية؟ لا، إنَّما هو على حال الإفراد، أو كان جمعًا فالفعل على حال الإفراد.

بالنظر إلى هذا كله يتبين أن من يحكم على هذه اللغة بأنها خطأ قد يكون له عذر ولكن عندنا قاعدة تقول: اللغات لا تُخَطَّأ، ومعنى "اللغات لا تُخَطّأ" يعني: لا تحكم على لغةٍ بأنها خطأ؛ إذن نقيس كلامنا على أعلى درجات الفصاحة، وهو ما كان على منوال كلام الله تعالى.

ما ورد ظاهره في القرآن الكريم على هذه اللغة للعلماء فيه أقوال؛ فأنتم تقرءون مثلًا في سورة الأنبياء: {ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ} [الأنبياء: 3] {ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ} [المائدة: 71] في آية المائدة: {ﭜ ﭝ ﭞ} العلماء يقولون -بعضهم يقول-: هذه على لغة طيئ وأزد شنوءة، أراحوا أنفسهم بأن نسبوا ظاهر القرآن إلى اللغة، ولم يُريحوا غيرهم؛ لأن معظم القرآن الكريم: {ﮐ ﮑ ﮒ} [المنافقون: 1] {ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ} [التوبة: 81] قال الله: {ﭭ ﭮ} كما قال الله: {ﭑ ﭒ ﭓ} كما قال الله: {ﮐ ﮑ ﮒ} إذن القرآن على وتيرةٍ واحدة: من أن الفعل يلزم حالة واحدة دون النظر إلى الفاعل؛ أهو جمع، أهو مثنى؟

الفعل واحد فكيف نأتي في بعض الآيات التي ظاهرها موافقة طيئ وأزد شنوءة، ونقول: على لغة؟! أنت تريح نفسك، لكنك لا تريح كل الناس، بعض العلماء يقول: لا. إن الفاعل كثير في قول الله: {ﭜ ﭝ ﭞ} أما هذه الواو؛ فإنما هي إشارة إلى أن الفاعل سوف يأتي جمعًا، كأن واو الجماعة ليست واو الجماعة؛ أي: أنها حرف وليست ضميرًا، هي حرف يدل على الجمع، وليست واو الجماعة التي نعرفها من أنها ضمير علم اسم، وإنما هذه حروف.

وبعض العلماء -أي: أن هناك فريقًا ثالثًا- يقول: إن الفاعل واو الجماعة، "وأسروا" و"النجوى" مفعول به، و"الذين بدل من واو الجماعة، وقد نسب بعضهم ذلك إلى سيبويه، وهو منه براء.

لقد تحدث سيبويه عن لغة: "أكلوني البراغيث" وهذه مشهورة، وهي لغة طيئ وأزد شنوءة، والصواب: "أكلتني البراغيث" بالقياس على اللغة الأولى؛ معنى هذا أن سيبويه نُسِبَ إليه أنه قال: إن الواو فاعل، و{ﭔ ﭕ} أي: الموصول وصلته على المعنى الذي ذكرناه أكثر المرّات: بدل.

الحقّ أن سيبويه حين قال ذلك جعل الواو فاعلًا باعتبار أنها تعود إلى أول اقترب -أي: أنه قال-: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ} و{ﭨ ﭩ} أي: الناس، ويكون {ﭪ ﭫ}بدلًا من حيث إنه بيان، كما قال في "رأيت قومك أكثرهم" أراد أن يثنّي فيؤكّد، إذن لم يحمل سيبويه كلام الله تعالى على لغة "أكلوني البراغيث".

والحق أن القرآن الكريم نزل بأعلى اللغات واللهجات، وأن مثل هذه الآية من سورة المائدة، ومن سورة الأنبياء قد تكون فيها إشارة إلى لغةٍ من لغات العرب، وكان لدينا من الشيوخ من يقول: إن القرآن الكريم -كما إنه إعجاز في الشريعة- هو إعجاز كذلك في اللغة؛ ماذا كان يقصد هؤلاء؟

كانوا يقصدون أن القرآن غنيّ بإشاراته إلى لغات العرب، وذلك الذي قالوه يمكن أن يقبل باعتبار القراءات الشّاذّة -باعتبارها روايات- كما في قراءة من قرأ: "قَدْ أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ" هذه قراءة شاذة، لا تصح بها الصلاة، وإنما تثبت بها اللغة، لا نُعَوِّلُ عليها في صلاتنا؛ لأنها ليست متواترة عن رسول الله  وإنما هي كخبر الآحاد، تثبت بها اللغة، ولا بأس في ذلك. وتكون إشارة إلى مثل هذه اللغات التي نتحدث عنها، لكن من أراد القياس أو من أراد وصف أساليب القرآن الكريم وتراكيبه، وأن يصف تراكيبه لا يحقّ له ولا يليق أن يحمل القرآن الكريم على لُغَيَّةٍ، وإنما هو أفصح اللغات وأعلاها، وأن القياس إنَّما هو قياس على الكثير -كما درستم في نشأة النحو- وأن الكثرة المسموعة هي التي خَوَّلَتْ للبصريين أن يقيسوا على ما سمعوا من كثير الفصيح.

2. الرفع من أحكام الفاعل، والضمة أول الحركات:

قال تعالى: {ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ} {ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ} {ﭑ ﭒ ﭓ} يقول أبو البقاء العكبري في الرفع في الفاعل، والرفع من أحكام الفاعل قال: "إنما أعرب الفاعل بالرفع؛ لأربعة أوجه".

أحدها: أن الغرض هو الفرق بين الفاعل والمفعول؛ فبأي شيءٍ حصل؛ جاز، وهذا الوجه ليس فيه تحديد، إنَّما نتحدث عن الرفع؛ فإذا قال فبأي شيءٍ حصل جاز، أي: جاز أن نُفَرِّقَ بين الفاعل وبين المفعول بأي شيءٍ يفتح على نفسه بابَ من يدخل قائلًا له: فلماذا لا يكون الفرق بين الفاعل والمفعول بالجرِّ أو بالنصب، فلماذا لم يجعل الفاعل منصوبًا؟ ولماذا لا يجعل المفعول مرفوعًا؟ لماذا لا يكون الفاعل مجرورًا، ويبقى المفعول على نصبه؟

إذن الوجه الأول ضعيف، وهو قوله: أن الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول؛ فبأي شيءٍ حصل جاز أي: بأي شيءٍ حصل الفرق بين الفاعل والمفعول جاز ذلك.

الثاني: قال أبو البقاء: "والثاني أن الفاعل أقلّ من المفعول، والضمة -أو والضم- أقل من الفتح"، فجعل الأثقل للأقل، وجعل الأخفّ للأكثر، أي أن الفاعل أقلّ ورودًا في الكلام من المفعول، ومعناه الذي يقتضيه هذا المعنى أن الضّمّ أقلّ من الفتح، يعني: الفتح كثير، والضم قليل، كأنك إذا أمسكت بقلم، واستقرأت كلام العرب، ووقفت عند كل كلمةٍ مضمومٍ آخرها، ووقفت عند كل كلمةٍ مفتوح آخرها؛ ماذا تجد؟

تجد أن الكلمات مضمومة الآخر أقلّ من حيث الورود والعدد من الكلمات التي آخرها مفتوح، يقول أبو البقاء: "فجعل الأثقل للأقلّ، وجُعِلَ الأكثر للأخفّ، فمعنى ذلك أن الفاعل الذي هو أقلّ من المفعول،وقد يُعْتَرَض على ذلك بأن الفاعل ملازمٌ للفعل، وأنه لا مفعول بدون فاعل، وبدون فعل، وأن الفعل منه لازم ومنه متعدٍّ، والأفعال اللازمة تكتفي بفاعل، والأفعال المتعدية تتجاوز الفاعل إلى المفعول، ومعنى ذلك أن الفاعل موجود في سائر الجمل والتراكيب؛ سواء أكان هذا الفاعل لفعلٍ قاصرٍ، أم كان لفعلٍ متعدٍّ، كما قال محمد الأمين المحبّي: الْمِنْشَار: الرجل إذا دخل أكل، وإذا خرج أكل.

فأنت تقول: "جلس زيد". جلس: فعل ماضٍ، وزيد: فاعل، وتقول: فهم زيد الدرس: فهم: فعل ماضٍ، وزيد: فاعل، والدرس: مفعول به، في كلتا الجملتين الفاعل موجود؛ فكيف يكون الفاعل أقلّ من المفعول؟ هذا وجه يمكن الاعتراض عليه.

الثالث: أن الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازمًا، لا يسوغ حذفه، والصواب فيما أرى لو أن الكتاب بين أيديكم؛ إذ كان لازمًا لا يسوغ حذفه، أي: لا يطيب حذفه؛ فالفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازمًا، والضمة أقوى الحركات، فجعل له ما يناسبه.

الفاعل أقوى: ونحن نسلم بهذا الوجه ونرضاه؛ لأن الفاعل عمدة، ولا يُسْتَسَاغُ حذف الفاعل، وكما ذكرنا بأن ما نُسِبَ إلى الكسائي من حذف الفاعل كلام غير محقّق، وقد حقّقناه وعرفنا أن ما يُحْذَفُ للعلم به كثير في الكلام، والعرب يقولون: أمطرت -ويقصدون السماء- والعرب كذلك يقولون: أبقلت -أي: الأرض- والله تعالى يقول: {ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ} [القيامة: 26-28] أي: بلغت النفس الحلقوم.

وابن مالكٍ يقول: "وحذف ما يعلم جائز". إذن المسألة مرجعها إلى أن الفاعل عمدة، ولا يستغني الكلام عنه، ومن ثَمّ كان أقوى من المفعول، خاصةً أنكم إذا راجعتم كتاب سيبويه و(الكامل) و(المقتضب) و(الأصول)، وغيرها من الكتب فسوف تجدون أنه يُحْذَفُ المفعول اقتصارًا، واخْتِصَارًا، وتُحْذَفُ بَعض المفاعيل، إلا أن الفاعل لا يُحْذَفُ.

3. من أحكام الفاعل تقديمه على المفعول:

وأما الوجه الرابع الذي ذَكَرَهُ أبو البقاء، وهو أن الفاعل قبل المفعول لفظًا ومعنًى؛ لأن الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول، هذا الوجه معناه: النظر إلى حدوث الفاعل وحدوث المفعول به، هو يقول: الفاعل قبل المفعول لفظًا، ولو أن واحدًا اعترضه لقال: وقد يأتي المفعول به لفظًا قبل الفاعل، وأن مسألة التقديم ترجع إلى الحصر، وترجع إلى أمورٍ أخرى. لكنَّا نقول للمعترض: أنه راعى الأصل الأصيل، والأصل الأصيل أن الفاعل يوجد قبل المفعول في اللفظ.

وقد يأتي الفاعل بعد المفعول، يعني تقول: {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ} [البقرة: 124] {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ} "ابتلى" فعل ماضٍ، و"إبراهيم" مفعول به منصوب، وهو مقدّم، و"ربُّ": فاعل لـ"ابتلى".

فالله ربه هو الذي ابتلى إبراهيم، وهكذا، لكنه راعى الأصل فقال: الفاعل قبل المفعول لفظًا ومعنًى، فمعنًى؛ لأنك تسأل نفسك مَنْ ضَرَبَ مَنْ؟ من زار مَنْ؟ تفهم عملية الإسناد، وباتضاح المعنى يكون انتظارك للمفعول به أو لا يكون؛ جَلَسَ عَمْرٌو. أنت تقول: "جَلَسَ": فعل ماضٍ، و"عَمْرٌ": فاعل، مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ فقد فهمت أن هذا الإسناد إسناد لازم، وأن إسناد اللازم قد تمّ.

أما إذا قلت: "زرع الفلاح" لقد ذكرت الفعل، وذكرت الفاعل، لكنك تسأل نفسك: ماذا زرع الفلاح؟ هل زرع الفلاح قمحًا؟ هل زرع الفلاح قطنًا؟ هل زرع الفلاح خضرًا؟ لا بد أنك ما زلت منتظرًا المفعول به، وقد تمت النسبة أي نسبة المتعدّي إلى فاعله؟

الحق أن هذه الأوجه التي ذكرها أبو البقاء تمثّل عنوان كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) ، ومعنى "العلل": الأسباب، وهو هنا يذكر أسباب اختيار الرفع للفاعل في كلام العرب.

والجرجاني له كتاب (العلل المائة) ، وقد تحدث الخليل بن أحمد -رحمه الله تعالى- عن العلل، فقال كلامًا لو راعاه أكثر العلماء ما خاضوا في العلل على النحو الذي ذكره أبو البقاء؛ إن الخليل يقول في مسألة العلة، ولنا كتاب عنوانه (سيبويه والعلل النحوية): الخليل يقول: "مثلي في العلل كمثل رجلٍ دخل بيتًا أو دارًا، بناها صاحبها وأحسن بناءَهَا، فجعل ذلك الرجل يقول: لقد وَضَعَ هذه اللبنة مكان هذه اللبنة، وَفَرَّجَ بين هذه اللبنة لكذا، وبنى هذه لكذا، وأحسن هذه لكذا، وأخذ ينظر في البناء، ويعلل لما يراه؛ فإذا دخل وخرج رجل آخر، ونظر إلى البناء نفسه فاستحسنه، فلربما ذكر أشياء أخرى لم يذكرها من سبقه في الدخول".

ويقصد الخليل بهذا الكلام أنه يقصد أن مسألة العلة هي مسألة اجتهاد، وأن القول الفصل: "هكذا نطقت العرب"، نحن لا نقول في كل شيءٍ: "هكذا نطقت العرب". وإلا علمنا كل إنسانٍ علل النحو، فقال من يدري ومن لا يدري: هكذا نطقت العرب؟

ولكن من العلل ما يحترم، ومن العلل ما يعضُّ عليه بالنواجذ، لكني ذكرت الذي ذكرت من أجلكم؛ لأنَّ العلل التي ذكرها أبو البقاء هنا علل واهية، فهو بدأ بأقواها، وأقواها أنَّ الغرض هو الفرق بين الفاعل والمفعول، وقال -ما نصه: "فبأي شيءٍ حصل جاز". وهذا يفتح عليه ألف باب؛ ما معنى بأي شيءٍ حصل جاز؟ ألا يجوز أن يحصل ذلك الفرق بالجر؟ وأنت إنَّما ذكرت عنوانًا هو: "وإنما أعرب الفاعل بالرفع لأربعة أوجه" أي: أنك تتحدث عن علل رفع الفاعل؛ فهلا قلت كما قال الناس: إنه عمدة، أو هلا قلت مكان الوجه الأول أن الفاعل أقوى من المفعول؛ لأنه لا يُحْذَفُ أو لأنه قام بالفعل؛ أتراك لأنك قلت: ومنهم من قال: الفاعل من أوجد الفعل، وليس هذا بسديد، فعز عليك بعد إذ ذكرت هذه العبارة أن تقول: إنه من أوجد الفعل، والذي أوجد الفعل إنَّما فعل في المفعول من أثر هذا الفعل.

لكن يبقى في النهاية ما قاله العلماء في العلل -الأوائل والثواني والثوالث، والتي ربما لا تنتهي- لأن قائلًا قد يقول: لماذا رفع الفاعل؟ فتقول: للفرق بينه وبين المفعول -كما قال أبو البقاء- فمن حق القائل أن يقول: ولماذا لم يرفعوا المفعول، وينصبوا الفاعل؟

وقد يكون الفاعل مرفوعًا، وقد يأتي مجرورًا في لفظه، ولكنه في محل رفع، ومن أمثلة ذلك إضافة المصدر إلى فاعله، قال الله تعالى: {ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ} [البقرة: 251] المصدر "دفع" وقد أضيف إلى فاعله، فلفظ الجلالة فاعل في المعنى، وهو في اللفظ مضافٌ إليه مجرور، و"الناس باقٍ على نصبه، ومعناه أنه مفعول به منصوب، ولا يمكن أن يكون مفعولًا به منصوبًا إلا إذا كان هناك فاعل وفعل سبقه، أو ما تضمن معناه على ما ذكر ابن مالكٍ في (التسهيل).

معنى ذلك أن الفاعل قد جاء مجرورًا، وكذلك الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد -كما في قول الله ربِّنا {ﮛ ﮜ ﮝ} [يونس: 29].

ومعنى أنه مجرور اللفظ أنه مرفوع المحل، وأثر ذلك يبدو في التابع -كالعطف أو غير العطف- بالرفع على المحل والجر على اللفظ، تقول: ما بقي من صغيرٍ ولا كبيرٍ. وتقول: ما بقي من صغيرٍ ولا كبيرٌ؛ ما توجيه الجر وما توجيه الرفع؟

والجواب أن "مِنْ" زيدت بعد النفي، ومدخولها نكرة على ما يرى جمهور أهل البصرة: {ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ} [فاطر: 3] "ما" نافية، و"بقي" فعل ماضٍ، و"صغير" فاعل مرفوع، ولكن بضمةٍ مقدرة، منع من ظهور هذه الضمة انشغال المحل -أي: انشغال كلمة صغير- بحركة حرف الجر الزائد، وهو "مِنْ" فلما عطفنا عليه "كبير" جاز لنا أن نقول: ولا كبيرٍ، الواو عاطفة، و"لا" نافية أو زائدة لتوكيد النفي، و"كبيرٍ" معطوف مجرور بالكسرة، ويجوز الرفع فيه باعتبار أنه معطوف على محل "صغير" -أي: على موضعه- وموضعه الرفع الذي حال دون ظهوره انشغاله بحركة "مِنْ" الزائدة، وقد قال ابن مالك -عليه رحمة الله تعالى- في الألفية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الفاعل الذي كَمَرْفُوعَي أَتَى | \* | زيد منيرًا وجهه نعم الفتى |

ومعناه: أنَّ الفاعل الذي مثل المرفوعين في هذين المثالين؛ المثال الأول "أتى زيد" أتى: فعل ماضٍ، وزيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وعامله: الفعل "أَتَى"، منيرًا إعرابها في البيت في مثاله حال، لكنها "أنار، ينير، منير" اسم فاعل، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل الأصلي الصيغة المبني للمعلوم -أي: أنه يرفع فاعلًا؛ فأين فاعل "منيرًا"؟

الجواب: فاعله: وجهه. إذن لدينا مثالان؛ مثال للفاعل المرفوع بالفعل، ومثال للفاعل المرفوع بما تضمن معنى الفعل، وهو منير، ولذلك قيل: إن ابن مالك عدّد الفاعل؛ تبعًا لأنواع العامل، ومعنى ذلك أن "زيد" فاعل، وعامله الفعل "أَتَى" ووجهه "فاعل" وعامله الوصف منير؛ يقول ابن مالك في (التسهيل): الفاعل مرفوع حقيقةً -أي: لفظًا ومعنًى- وذلك نحو: صَدَقَ اللَّهُ: صَدَقَ: فعل ماضٍ، مبنيّ على الفتح، ولفظ الجلالة: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ومرفوع حكمًا -أي: في المعنى دون اللفظ، وحصر ذلك في ثلاثة مواضع، قال: وذلك في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا جُرَّ بـ"من" الزائدة نحو: {ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ} [يس: 30] "ما": نافية و"يأتيهم" "يأتي": فعل مضارع، والهاء: مفعول به مبني في محل نصب، و"من" صلة، كما قلنا -تأدبًا مع القرآن الكريم، و"رسول": فاعل "يأتي" والفاعل مرفوع، وهو هنا مرفوعٍ بضمةٍ مقدرة، منع من ظهورها انشغاله بحركة حرف الجر الزائد.

الموضع الثاني: إذا جرّ بالباء الزائدة نحو: {ﯼ ﯽ ﯾ} [الفتح: 28] من قول الله تعالى: {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ}؛ فـ"كفى": فعل ماضٍ، والباء صلة -أي: زائدة- لكن التأدب مع كتاب الله يقتضي أن نقول: صلة، وعليه فلفظ الجلالة فاعل: "كفى"، الفاعل مرفوع، وهو هنا مرفوع بضمةٍ مقدرة، منع من ظهورها انشغاله بحركة حرف الجر الزائد.

الموضع الثالث: إذا أضيف إليه المسند نحو قوله -وذكرها على قراءة من قرأ: "وَلَوْلا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ"، وهي قراءة متواترة، والتي نحن عليها -أي: على قراءة حفص عن عاصم{ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ} فـ"دفع": مصدر، والمصدر: يعمل عمل الفعل، ولفظ الجلالة: فاعل في المعنى دون اللفظ؛ لأنه في اللفظ مجرور بالإضافة.

وذكر أبو البقاء أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول، وهذا صحيح كما رأينا، تقول: {ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ} قال الله تعالى: {ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ} [الفتح: 27] –فـ"صدق" فعل ماض، "الله فاعل، "رسوله" مفعول به منصوب، تقول: أخرج المسلم زكاة ماله، "أخرج" فعل ماضٍ، و"المسلم" فاعل، و"زكاة" مفعول به منصوب، و"ماله" مضاف إليه مجرور، ويجوز أن يتقدم المفعول؛ لاتساع الكلام قال أبو البقاء وابن مالك والناس جميعًا من السادة العلماء: فإن خيف اللبس لم يَجُزِ -أي: إذا كان الفاعل والمفعول لا يتبين فيهما إعراب؛ لاحظوا إذا وصف أحدهما أو عطف عليه ما يُفَصِّل بينهما ويفرق جاز التقديم، مثال تتضح به الحال:

إذا قلتُ: أرضعت سلوى نشوى. فيجوز أن تكون "سلوى" هي الذي أرضعت "نشوى"، ويجوز أن تكون "نشوى" هي التي أرضعت سلوى؛ إذن اللبس موجود؛ ما سبيلنا إلى الخروج من هذا اللبس؟

سبيلنا أن نحكم بوجوب أن يتقدّم الفاعل -أي: نمشي على الأصل- والأصل: فعل ثم فاعل ثم مفعول؛ فما رأيك إذا قلنا الجملة السابقة هكذا: أكلت سلوى الكمثرى؛ هل يعقل أن تأكل الكمثرى سلوى؟

إذن جاز في هذا التقدير، وعلى هذا نقول: إذن زال اللبس جاز أن يتقدم المفعول على الفاعل.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ